

المنتدى الدولي للهجرة والتنمية، الامارات، 2020

مذكرة مواضيعية رقم (6)

تعزيز الشراكات لإدارة الانتقال من أجل العمل في المستقبل
وتحقيق الأهداف المتعلقة بالهجرة في جدول أعمال التنمية المستدامة

الباحث الرئيسي: ديليب راثا، البنك الدولي (KNOMAD)

الشراكة العالمية للمعارف حول الهجرة والتنمية

يمكن أن تمثل رؤية الهجرة من منظور تنموي وإنساني الأساس لبناء شراكات فعالة بشأن الهجرة. فالهجرة هي أحد مكونات التنمية العالمية ففي حين يحتاج الأشخاص للانتقال من الأماكن والقطاعات التي تشهد تراجعاً، توجد هناك حاجة لتوفير القوى العاملة والمهارات في الأماكن والقطاعات التي تشهد نمواً. وإذا ما تمت معالجة المخاطر والتحديات المتعلقة بالهجرة – والتي يكون بعضها حقيقي والبعض الآخر نتيجة لتصورات في ذهن البعض - يمكن أن تكون الهجرة مفيدة للغاية.

يسعى المهاجرون وأسرهم إلى تحقيق أقصى استفادة من الهجرة من خلال زيادة الدخل وتحسين فرص الوصول إلى الخدمات التعليمية والصحية. كما تساهم الهجرة في تمكين النساء. شهدت كذلك معدلات وفيات الأطفال انخفاضاً بعد الهجرة. إلا أن هذه المكاسب يتم تقويضها بسبب التمييز وظروف العمل الصعبة التي يواجهها المهاجرون في البلدان المستضيفة لهم. أما دول الإرسال فتجني أرباح الهجرة من خلال زيادة التحويلات والاستثمارات والتجارة ونقل المهارات والتكنولوجيا، مما يؤدي إلى الحد من الفقر والبطالة. في عام 2019، بلغت تدفقات التحويلات إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل 554 مليار دولار، أي أكثر من ثلاث أضعاف إجمالي المساعدات الإنمائية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. هذا من الناحية الإيجابية. أما الوجه الآخر، فيتمثل في الأثر السلبي الذي يمكن أن تخلقه هجرة الكفاءات على قدرة الاقتصادات الضعيفة على توفير الخدمات الصحية والتعليمية لمواطنيها.

أما البلدان ذات الدخل المرتفع فتستفيد من الهجرة من خلال زيادة توفر العمالة والمهارات والابتكار وزيادة الأعمال. كما يساهم المهاجرون في دفع الضرائب وفي تمويل أنظمة الضمان الاجتماعي. ومع ذلك، فلا يزال هناك بعض الالتباس بشأن دلائل تأثير الهجرة على أجور العمال المواطنين في بلدان الاستقبال: حيث تشير بعض الدراسات إلى آثار سلبية محدودة على أجور العمال محدودي المهارة من المواطنين. في حين تشير دراسات أخرى إلى آثار إيجابية عندما يكون العمال المهاجرين من ذوي المهارات ويساهمون في سد العجز في القوى العاملة الوطنية.

مما لا شك فيه أن معدلات الهجرة ستستمر في الزيادة، مدفوعة في ذلك بفجوات الأجور والاختلافات الديموغرافية والتغير المناخي. وتتطلب إدارة الهجرة إقامة شراكات فعالة بين جميع الأطراف الفاعلة نظراً للتعقيدات المتعددة الأبعاد المرتبطة بها. مثل هذه الشراكات يمكن تأسيسها بين مختلف الشركاء داخل الدولة، إلا أنها يجب أن تمتد لتشمل مجموعة من البلدان في كثير من الأحيان.

يمكن أن تستند المناقشات بشأن خيارات الشراكة المستقبلية إلى أهداف التنمية المستدامة (SDGs) المتفق عليها عالمياً، ولا سيما الهدف رقم (10.7)، بشأن تعزيز الهجرة الآمنة والقانونية، إضافة إلى بعض الأهداف الأخرى مثل الحد من التكاليف التي يدفعها العمال المهاجرون مقابل الحصول على العمل وخفض تكلفة التحويلات. بالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من أهداف التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها بشكل كامل إلا إذا تم أخذ الهجرة والمهاجرين بعين الاعتبار. ومن الأمثلة البارزة، الهدف رقم (8.8) لحماية حقوق العمال وضمان توفير بيئة عمل آمنة ومأمونة لجميع العمال، بما في ذلك العمال المهاجرين والنساء المهاجرات، والهدف رقم (16.9) بشأن حق الجميع في الحصول على الهوية القانونية. ووفقاً للأمم المتحدة، فإن تعهد المجتمع الدولي بالألّا يُخلف ركب التنمية أي شخص، يتطلب تحقيق أكثر من (24) مؤشراً لأهداف التنمية المستدامة، يتم فحصها من منظور حالة الهجرة.

تعتمد فعالية أي شراكة بشكل أساسي على (أ) توافر الموارد المالية لدعم تنفيذ التدابير والسياسات التي يتم الاتفاق عليها، مصحوبة ب (ب) توفر آلية للرقابة والتقييم المستمر للبرامج لتحسين النتائج و(ج) القدرة على التكيف مع الظروف المتغيرة. بينما تنفق الدول مليارات الدولارات كل عام لإدارة الهجرة، هناك حاجة إلى إيجاد مؤسسة تمويلية تكون مهمتها تنفيذ البرامج المعنية بالهجرة في العديد من دول الإرسال والاستقبال. في المدى المتوسط، يمكن أن يتم رصد برامج وسياسات الهجرة بصورة منتظمة من خلال إطار للمراجعة، على غرار آلية التقييم المتبادل لمجموعة العشرين، حيث تستعرض كل دولة طوعياً الخطوط العريضة لتطورات السياسات والمبادرات الوطنية للهجرة في تلك الدول معتمدة في ذلك على نموذج موحد للرصد وتحديد المعلومات المطلوبة، ليتم تجميعها والتحقق منها لضمان اتساق البيانات، ومن ثم عرضها من خلال تقرير تتم مناقشته في المنتديات العالمية الهامة.

لقد غيرت أزمة كوفيد-19 أولويات الشراكات الأجنبية المعنية بسياسات الهجرة، حيث استشعر العالم بسببها وجود حاجة ملحة للاسراع في تكوين شراكات تساعد في التصدي للتحديات الأنية التي تواجه المهاجرين والمجتمعات المستضيفة وأسرة المهاجرين في دول الإرسال. يمثل دعم المهاجرين من خلال توفير الرعاية الصحية أمراً ملحا ليس فقط لحماية المهاجرين، ولكن أيضاً لحماية المواطنين من مخاطر العدوى، خاصة في المدن والمناطق النائية التي يتواجد فيها العمال المهاجرين بكثافة. يجب كذلك أن يتم تيسير التحويلات النقدية وتمديد نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل المهاجرين. علاوة على ذلك، يجب أن يتم دعم العمال المهاجرون الذين تقطعت بهم السبل في العودة إلى ديارهم.

من المتوقع أن تنخفض التحويلات في عام 2020 بنسبة 20 في المائة، أي ما يفوق 100 مليار دولار، مما سيؤدي إلى تمزق شريان الحياة المالي للأسر في البلدان الفقيرة. وهناك حاجة ملحة للحد من آثار الأزمة على التحويلات وخدمات تحويل الاموال. أدى كذلك حظر السفر إلى نقص العاملين الزراعيين في ذروة الموسم الزراعية، مما أدى إلى زيادة مخاطر ارتفاع أسعار المواد الغذائية. وتزايد مخاطر إنعدام الأمن الغذائي في أفريقيا حيث أصبح التواجد الكثيف للجراد مصدر قلق بالفعل.

أسئلة للمناقشة

تمثل إقامة الشراكات بين الدول والمجتمع المدني ومنشآت الاعمال والسلطات المحلية، أحد الأهداف الأساسية للمنتدى الدولي للهجرة والتنمية لعام 2020 (GFMD) خاصة فيما يتعلق بالقضايا: (1) حوكمة هجرة العمل في سياق المشهد المتغير للتشغيل؛ (2) صقل مهارات العمال المهاجرين من أجل العمل؛ (3) استثمار التقنيات الجديدة لتمكين المهاجرين؛ (4) معالجة الثغرات في أطر حماية المهاجرين؛ (5) مناقشة المنهجيات المختلفة للحد من الهجرة غير النظامية.

في هذا السياق، تطرح ورقة المعلومات هذه مجموعة من الأسئلة الإسترشادية لإثراء النقاش حول تطوير الشراكات، وتحديد الشركاء والوقوف على التحديات التي تواجه تقديم التقارير عن هذه الشراكات على المستويين الإقليمي والعالمي.

السؤال الأول: من خلال تجربتكم، ما هي التحديات الرئيسية التي تواجه تأسيس الشراكات ذات العلاقة بالهجرة؟

يعزز تحديد أهداف ونتائج واضحة وبرنامج عمل قابل للتطبيق - ليس عامًا جدًا وليس محددًا للغاية - من فعالية الشراكات. هل أن الموارد المالية والبشرية الكافية لتطبيق البرنامج متوفرة؟. هل تعالج الشراكة تضارب المصالح بين مختلف الأطراف المعنية على نحو مناسب (على سبيل المثال، تضارب المصالح بين دول الإرسال والاستقبال، بين العمال المهاجرين وأصحاب العمل، المفاضلة بين تحديد حصص معينة للمهاجرين وبين الحقوق التي تمنحها دول الاستقبال للمهاجرين)؟

- إلى أي مدى تساعد مشاركة أطراف متنوعة يمثلون العديد من الاطراف المعنية في إقامة الشراكات؟ هل من الصعب إيجاد أطراف معنية بذات القضايا لإقامة شراكة معها؟
- من خلال تجربتكم، ما هي التحديات التي واجهتكم لإيجاد موارد مالية وبشرية كافية؟ هل لديكم تجربة جديدة بالاهتمام بإمكانكم مشاركتها بشأن التغلب على هذه التحديات؟
- هل يُحدث التركيز الواضح منذ البداية على النتائج المرجوة فرقًا عند تأسيس شراكة؟ ما مدى أهمية العثور على الشريك المناسب؟

■ ما هي أسس الحوكمة التي يجب مراعاتها عند إنشاء الشراكات؟

السؤال الثاني: من خلال تجربتك، ما هي التحديات الرئيسية التي تواجه شراكات الهجرة عند التنفيذ؟ ما الذي نجح وما الذي لم ينجح؟

- إلى أي مدى ساعد توفر الموارد المالية والبشرية للتنفيذ على تحقيق نتائج الشراكة؟
- هل تعتبر الشراكات التي تم تصميمها لتحقيق نتائج محددة أكثر نجاحًا من تلك المعنية بمعالجة مجموعة من الإشكاليات أو التحديات دون النظر إلى نتائج محددة؟
- هل تحظى الجهود التي يتم بذلها من قبل كل شريك بتقدير كافٍ، وهل هناك تضارب في المصالح بين الأطراف المعنية (على سبيل المثال البلدان المرسل والمستقبل، العمال وأصحاب العمل، المفاضلة بين حصص الهجرة وحقوق المهاجرين وما إلى ذلك)؟
- هل ترى أن الشراكات أكثر فعالية على المستوى المحلي أم الإقليمي أم العالمي؟

السؤال الثالث: كيف يمكن توجيه الشراكات لتحقيق نتائج تساهم في تعزيز التنمية، أخذين بعين الاعتبار، مستقبل الحراك البشري ومستقبل العمل؟

- ما هو الأسلوب الأنسب لتصميم شراكات مبتكرة في مواجهة الطبيعة المتغيرة للعمل والتطورات التكنولوجية؟
- ما هي مصادر البيانات والمعلومات التي يمكن الاستعانة بها عند تصميم وتنفيذ الشراكات؟
- ما هي الاتجاهات الرئيسية التي يجب مراعاتها، خاصة فيما يتعلق بالطبيعة المتغيرة للعمل والتطور التكنولوجي؟
- ما هو الدور الذي يمكن للتكنولوجيا أن تلعبه في تطوير الشراكات وضمان استدامتها؟ هل يمكن أن يترتب على التطور التكنولوجي أي نتائج عكسية في ظل ظروف محددة - وإذا كان الأمر كذلك، فما هي هذه الظروف؟

السؤال الرابع: ما هو الأسلوب الأمثل لتقييم نتائج الشراكة وتحديد ما يصلح وما لا يصلح؟

- عند تقييم نتائج الشراكات، ما هو الإطار العام للمؤشرات والنتائج التي يجب إيلائها الاهتمام؟
- كيف يمكن تأسيس آليات الرصد والتقييم في بداية الشراكة؟
- كيف يمكن معالجة المخاوف المتعلقة بالسرية والخصوصية عند تقييم النتائج؟

السؤال الخامس: ما هي التحديات التي تواجه الشراكات عند رفع تقاريرها على المستويين الإقليمي والعالمي؟

- عند رفع التقارير بشأن الشراكات ما هي العوامل التي يجب مراعاتها لضمان خصوصية وأمن المعلومات، وكيف يمكن تنفيذ ذلك بنجاح؟
- ما هي آليات مراقبة الجودة التي يجب اعتمادها عند تقييم نتائج الشراكات ورفع التقارير بشأنها على المستويين الإقليمي والعالمي؟ ما الدور الذي يمكن للأطراف الخارجية أن تمارسه؟
- كيف يمكن إدارة المخاطر المتعلقة بالسمعة عند رفع تقارير بشأن نتائج الشراكات؟ وهل يشكل هذا الأمر مصدراً للقلق؟
- ما هي أطر العمل التي يمكن اعتمادها لضمان اتساق نتائج الشراكة مع السياسات الوطنية والإقليمية والدولية ذات العلاقة؟